المصدر: الاهرام
التاريخ : ٩ اكتوبر ٢٠٠٩

حقائق

بقلم : إبراهيم نافع

أكد مندوب فلسطين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنه تقدم بطلب تأجيل بحث تقرير جولدستون تنفيذا لتوجيهات صدرت إليه من رام الله، أي من رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن ثم فلا مجال لانتظار نتائج عمل لجنة التحقيق التي شكلها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والتي ستعمل لعدة أسابيع لتقول في النهاية ماذا حدث، وهو أمر أحسب أنه ليس في حاجة إلي لجنة تحقيق، القضية باختصار أن مندوب فلسطين في المجلس تلقي تعليمات واضحة ومحددة من رئاسة السلطة بطلب تأجيل المناقشة والتصويت علي إحالة التقرير إلي مجلس الأمن ليصل في النهاية إلي المحكمة الجنائية الدولية.

وفي تقديري أن أخطر ما في الأمر هو ما أشارت إليه وسائل الإعلام الإسرائيلية التي قالت جميعها إن رئاسة السلطة اتخذت هذا القرار بعد تهديد مصادر إسرائيلية بنشر وثائق لعناصر قيادية من فتح كانت تلح علي وزير الدفاع الإسرائيلي بمواصلة الحرب علي غزة، بل واقتحام القطاع بريا من أجل اسقاط حكم حماس حتي لو أدي ذلك إلي سقوط آلاف المدنيين الفلسطينيين علي أساس أنهم يدفعون ثمن تأييدهم لحماس.

الاتهامات التي وردت في وسائل الإعلام الإسرائيلية خطيرة للغاية، ونشرت في الصحافة الإسرائيلية، ولم يخرج مصدر مسئول في السلطة لينفي هذه المعلومات أو الاتهامات، لا يعني ذلك أنني أتعامل مع هذه المعلومات أو الاتهامات علي أنها وقائع، ولكن في الوقت نفسه لابد من رد السلطة علي هذه الاتهامات، إذا كانت الاتهامات غير صحيحة فليعلن ذلك علي الملأ، أما إذا كانت الاتهامات صحيحة فإنها خيانة وطنية بكل المقاييس، الموقف لا يحتمل المماطلة أو تأجيل الرد،

إذا كان لدي قادة السلطة رد علي هذه الاتهامات فليردوا سريعا، وعدم الرد يعني الموافقة الضمنية علي ما ورد من تسريبات إسرائيلية. في الوقت نفسه أتمني ألا يؤثر هذا الموضوع علي لقاء المصالحة الوطنية المقررة في السادس والعشرين من أكتوبر الحالي بالقاهرة، فالمصالحة مطلب وطني فلسطيني ينبغي أن يتجاوز الأفراد والاتهامات والمصالح الشخصية أو الفصائلية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية